



قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات رقم (10) لسنة (2020م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 27 محرم 1442 هجرية، الموافق 2020/9/15 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور / ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ / أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي / عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة يحيى محسن الحديقي للتجارة والمقاولات العامة
ضد

مشروع الأشغال العامة في المناقصة رقم (IUSEP2-22/4 01-4-14028) الخاصة بتنفيذ شبكة الصرف الصحي لحي الفوارس (المرحلة السادسة) - مديرية شعوب - الأمانة الممول من منظمة اليونوبس (UNOPS).

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2020/8/17م، تلقت الهيئة العليا شكوى من المقاول مؤسسة يحيى محسن الحديقي للمقاولات العامة والتجارة العامة ضد مشروع الأشغال العامة بخصوص المناقصة العامة رقم (IUSEP2-22/4) والخاصة بتنفيذ مشروع شبكة الصرف الصحي لحي الفوارس (المرحلة السادسة) - مديرية شعوب - الأمانة جاء فيها أن الشاكية تقدمت في المناقصة العامة المذكورة أعلاه والذي تم الإعلان عنها للمرة الأولى بتاريخ 2020/6/15م، وجاء ترتيب عطائها الثالث حيث كان سعر العطاء في المرة الأولى (154,000) دولار أمريكي وقد تم استبعاد العطاء الأول والثاني كونهم غير مؤهلين فنياً في هذا المجال وكذلك لديهم مشاريع متعثرة مع مشروع الأشغال العامة ولكنها تفاجأت بإلغاء المناقصة وقيام مشروع الأشغال العامة بإعادة إعلان المناقصة مرة أخرى دون الرجوع إليها واستدعائها وإرساء المناقصة عليها حسب القانون كون عطائها هو الأقل والأقرب للتكلفة التقديرية وهي مؤهلة في هذا المجال ولديها عدة مشاريع مماثلة وأوضحت في تظلّمها أنها وبعد إعادة الإعلان للمرة الثانية تقدمت بعطاء مرة أخرى وقد حالفها الحظ وجاءت بالترتيب الأول من حيث العطاءات الأقل سعراً ومستوفية لجميع الشروط الفنية والتأهيل الفني حيث كان عطاؤها (147,101) دولار أمريكي أي أقل من التكلفة التقديرية في إطار النسبة المسموح بها قانوناً وتم ترسيه المشروع على صاحب العطاء الثالث وكانت حجة مشروع الأشغال العامة لاستبعادها هو أن أسعارها لبعض البنود كانت غير منطقية، وبعد رفع تظلّم من قبلها لمشروع الأشغال العامة طلب منها برسالة رسمية تحليل سعر لأربعة بنود أعمال من بنود المناقصة وهي بند إعادة الأسفلت وبند غرف التفتيش وبند من بنود الحفر، حيث قامت بالرد على مذكرتهم وأرفقت لهم مذكرة رسمية بتحليل سعر واضح ومفصل ومتكامل وكذلك مبررات منطقية واقعية لكل بند من هذه البنود المطلوب تحليل أسعارها (أرفق نسخة من التحليل) ولكن بعد تسليمهم مذكرة



تحليل السعر لبنود الأعمال المطلوب تحليل سعرها وجدت بأن مشروع الأشغال العامة يتحججون بمنظمة (UNOPS) المنظمة الممولة للمشروع مع العلم بأن المنظمات تأخذ موافقة على ما جاء من مشروع الأشغال العامة فقط. وقد طلبت الشاكية إيقاف إجراءات التعاقد مع المقاول الثالث الذي تمت الترسية عليه من قبل إدارة المشروع وإرساء المناقصة عليها بموجب القانون كونها الأقل سعرا والمؤهلة فنيا وملتزمة كل الالتزام بتنفيذ المشروع بجودة عالية وبحسب الفترة الزمنية.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة إلى الأخ مدير عام مشروع الأشغال العامة برقم (159) وتاريخ 2020/8/17م، تضمنت التوجيه بوقف الإجراءات وموافقة الهيئة بكافة الأولويات المتعلقة بالمناقصة خلال فترة عشرة أيام من تاريخ تسلم مذكرة الهيئة، وبناء عليه قامت الجهة بالرد على مذكرة الهيئة بمذكرتها رقم (370) وتاريخ 2020/8/19م من الأخ مدير مشروع الأشغال العامة بخصوص إرساء مشروع تنفيذ شبكة صرف صحي لحي الفوارس المرحلة السادسة مديريته شعوب - الأمانة، والتي جاء فيها - بأنه تم أنزال مناقصة للمشروع المذكور أعلاه للمرة الأولى بتاريخ 2020/6/21م. وبعد فتح المظاريف أتضح أن شروط التأهيل التي ذكرت في وثيقة المناقصة نزلت بالخطأ لمجموعتين من المشاريع تم أنزالهما في مناقصة سابقة ولا تنطبق هذه المعايير على المشروع كما أن الممول طلب إضافة بعض الالتزامات المطلوبة من المقاولين للعمل تحت ظروف أنتشار وباء كورونا.

ولتحقيق الشفافية في التحليل وتطبيق المعايير رأت لجنة المناقصات تصحيح الوثائق وتوضيح شروط الإرساء وإعادة الإعلان وقد تم ذلك فعليا في المناقصة الحالية.

وفيما يخص عرض المقاول مقدم الشكوى في هذه المناقصة فقد قدم الوثائق المطلوبة للتأهيل حسب شروط المناقصة ولكن كانت لديه انحرافات كبيرة في أسعار بعض البنود الرئيسية موضحة بالجدول التالي:

رقم البند	وصف البند	الوحدة	الكمية	التكلفة التقديرية \$	سعر المقاول \$	نسبة سعر المقاول من سعر التكلفة التقديرية
1	إعادة الأسفلت	م ²	2550	16	2	12.5% (-)
2	توريد وتركيب غرف تفتيش جانبية من الخرسانة المسلحة مسبقة الصب بقطر 1 متر وبعمق من 1.5 م إلى 2 م	عدد	24	350	50	14.29% (-)
3	حفر تربة لخنادق أنابيب الصرف الصحي بقطر من (400.200) ملم وبعمق من 0 م إلى 2 م	م ط	570	7	3.5	50% (-)
4	حفر تربة لخنادق أنابيب الصرف الصحي بقطر من (400.200) ملم وبعمق من 2 م إلى 3 م	م ط	267	9.5	20	210% (+)

وبحسب ما هو موضح في الجدول أعلاه فقد قدم سعر بند إعادة الأسفلت مبلغ 2 دولار وهذا لا يشكل 12.5% من التكلفة التقديرية لسعر البند والكمية كبيرة حيث يشكل هذا البند 26% من التكلفة التقديرية للبند إضافة إلى عدم منطقيّة توزيع الأسعار بين بند حفر تربة لخنادق أنابيب من 0 متر إلى 2 متر وبند حفر تربة لخنادق أنابيب من 2 متر إلى 3 متر.



وقد تم طلب تحليل ومبررات وضع هذه الأسعار من المقاول بتاريخ 2020/7/23م وقد قدم المقاول تحليل للأسعار (مرفق صورة) تمت مراجعتها من قبل الفنيين وكانت ملاحظاتهم كالتالي :-

- بند إعادة الأسفلت كان تحليل السعر غير منطقي تماما بحيث لا يغطي سعر المواد ناهيك عن تكلفة العمل مما يدل على أن المقاول لن ينفذ هذا البند وقد صرح بذلك مندوب المقاول والذي أوضح أن الشوارع التي سيتم العمل بها غير مسفلتة وقد قمنا بالتأكد من ذلك واتضح أن الكميات في العقد ستنفذ كاملة.
 - بند غرف التفتيش لم يقدم تحليل سعر لهذا البند وقدمت متأخرا بعد إرسال تقرير التحليل إلى (UNOPS) الجهة الممولة للمشروع، ويتضح فيه أيضا عدم وجود تحليل سعر لهذا البند وأكتفى بذكر أنه قام بتوزيع سعر البند على جميع بنود المناقصة وهذا تحليل سعر غير منطقي أو مقبول (مرفق رسالة المقاول)
 - بند حفر تربة لخنادق أنابيب (2متر إلى 3 متر) كأن السعر مبالغ فيه ويزيد كثيرا عن التكلفة التقديرية مما يدل على أن المقاول لم يدرس متطلبات العمل بصورة جيدة لبنود الحفر مما سيؤدي إلى مشاكل كثيرة أثناء التنفيذ ولا يوجد أي اتزان بين هذا البند وبين حفر تربة لخنادق أنابيب 0 إلى 2 م.
- ومن خلال تحليل الأسعار المقدم من المقاول والمبررات التي أوردتها يمكنكم التأكد من عدم الاتزان في أسعار المقاول (مرفق رسائل المقاول وتحليل الأسعار) وما قد يترتب عليها من إشكاليات قد تؤدي إلى تعثر المشروع.

ونظرا لأننا ملزمون بأخذ موافقة UNOPS على إرساء العقود لجميع المشاريع الممولة من قبلهم فقد تم مناقشة هذه الانحرافات في الأسعار مع المختصين لديهم وطلبوا منا توضيح الانحرافات وإرفاق رد المقاول وتحليل الأسعار المقدم منه للنظر فيها وإعطاء رأيهم حول إرساء المشروع قمنا بعمل تقرير التحليل ورأي لجنة المناقصات في مشروع الأشغال العامة في الإرساء والذي تضمن الإرساء على المقاول يحيى يحيى مهدي وثاب والذي كان الثالث من حيث السعر مع العلم أن المقاول الثاني في الترتيب من حيث السعر جبر علي محيي العمري لم يحقق شروط التأهيل الفني لأنه ليس لديه خبرة (مشروعين مماثلين وبنفس الحجم) كما هو مشروط في وثائق المناقصة. تم إرسال طلب مراجعة قرار الإرساء إلى (UNOPS) المتضمن التوضيحات التي طلبها المختصين لديهم مع الإشارة إلى أن المقاول الحديقي مؤهل من الناحية الفنية والمالية وأن استبعاده من عدمه مرهون بمراجعتهم وإقرارهم (مرفق صورة من طلب الموافقة ورسالة التغطية المرفوعة ل UNOPS).

تمت المراجعة من قبل ال UNOPS وجاء الرد بالإرساء على المقاول يحيى يحيى مهدي وثاب وبناء عليه تم إبلاغ المقاولين الذين تم استبعادهما بقرار الإرساء النهائي (مرفق رسالة عدم الممانعة ورأي ال UNOPS في الإرساء) كما تم توضيح كل الإجراءات التي تمت من قبل مشروع الأشغال العامة وما تم من قبل UNOPS للمقاول مؤسسة يحيى محسن الحديقي الذي اصر على معرفة تفاصيل ما تم عمله.

ونظرا لضيق الوقت وقرب انتهاء فترة إغلاق التمويل تم أخطار المقاول الفائز بقبول عطاءه والذي قام بدوره بتقديم ضمان حسن التنفيذ ومنتظر توقيع العقد الذي توقف بناء على رسالتكم.

ونود الإشارة هنا إلى أن قرار إرساء المشاريع الممولة عبر UNOPS والذي يعتبر هذا المشروع أحداها لا تتم الا بالتشاور الكامل معهم وهم أصحاب القرار النهائي في الإرساء بحسب الاتفاقية الموقعة معهم ولا يقوم مشروع الأشغال العامة بتوقيع أي عقد مع أي مقاول إلا بعد الحصول على عدم ممانعة من قبلهم. مرفق لكم وثائق المناقصة والعروض المقدمة من المقاولين الثلاثة الأقل سعرا والوثائق المقدمة منهم ومستعدون لتلبية أي طلبات أخرى عند طلبها من قبلكم.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الآتي:





❖ الإجراءات المتخذة من قبل الجهة :-

- 1- بتاريخ 2020/6/21م، تم الإعلان عن المناقصة العامة المذكورة أعلاه في الصحف الرسمية.
 - 2- بتاريخ 2020/7/5م، تم فتح المظاريف بمبنى مشروع الإشعال العامة.
 - 3- بتاريخ 2020/ / ، تم إلغاء المناقصة بقرار من لجنة المناقصات بالجهة،
ملاحظة هامة :- لم ترفق الأوليات الخاصة بقرار لجنة المناقصات بالإلغاء وكذلك الأسباب والمبررات لهذا الإلغاء.
 - 4- بتاريخ 2020/7/10م، تم إعادة الإعلان عن المناقصة العامة المذكورة أعلاه في الصحف الرسمية.
 - 5- بتاريخ 2020/7/16م، تم فتح المظاريف بمبنى مشروع الأشغال العامة.
- حيث كان عدد المتنافسين للمناقصة (9 متنافسين) ويوضح الجدول التالي أسماء المتنافسين والبيانات المالية لعطاءاتهم :-

م	أسم المقاول	قيمة العطاء عند فتح المظاريف (\$) امريكي	التخفيض %	قيمة العطاء بعد التصحيح (\$)	التعليق	القيمة النهائية للعطاء (\$)	قيمة التأمين (\$) ضمان الابتدائي
1	يحيى محسن الحديقي	147,101	0.0	147,101	0.0	147,101	3,750
2	جبر على محي العمري	155,190.6	3.5	155,190.6	0.0	149,758.93	3,750
3	يحيى يحيى مهدي وثاب	160,701.9	5.0	160,701.9	0.0	152,666.8	3,750
4	يحيى مفلح حسين الوادعي	165,100	7.0	165,100	0.0	153,543	3,750
5	محمد مصلح الهبل	156,030	0.0	156,030	0.0	156,030	3,750
6	يحيى يحيى مقبل الوادعي	166,595	0.0	165,695.2	899.8	165,695.2	3,750
7	علي صالح ناصر قبيظة الوادعي	173,240	0.0	171,985	1,255	171,985	3,750
8	إسماعيل يحيى علي الحيفي	212,129	0.0	212,129	0.0	212,129	3,750
9	علي عوض مرعي وأولاده	266,078	0.0	270,638	4,560	270,638	3,750

- 6- بتاريخ 2020/7/21م، رفعت لجنة التحليل والتقييم الفني والمالي (مكونه من 2 مهندسين) بنتائج وتوصيات التحليل الفني والمالي للمناقصة المذكورة أعلاه وكانت ملاحظات التحليل كالآتي :-

- الاستجابة الأولية :-
- لا يوجد ملاحظات.
- التصحيحات الحسابية :-

- المقاول يحيى يحيى مقبل الوادعي لديه أخطاء في الإجماليات بمبلغ (+ 899.8) \$.





- المقاول علي صالح قبيضة لديه أخطاء في الإجماليات بمبلغ (+ 1,225 \$).
- المقاول علي عوض مرعي وأولاده لديه أخطاء في الإجماليات بمبلغ (- 4,560 \$).
- بيانات تأهيل :-
- المقاول يحيى محسن الحديقي قدم الوثائق المطلوبة وحقق شروط التأهيل الفني والمالي ولكن أسعاره غير متزنة في كثير من البنود وخاصة بند الأسفلت.
- المقاول جبر علي محي المعمري لم يقدم مشاريع مشابهة بنفس الحجم والتالي لم يحقق شروط التأهيل الفني وقدره مالية كافية.
- المقاول يحيى يحيى مهدي وثاب قدم الوثائق المطلوبة وحقق شرط التأهيل الفني والمالي.

ملاحظة هامة :- (لم تقم لجنة التحليل الفني والمالي في تقريرها النهائي ببيان الأسباب والمبررات القانونية لقبول أو استبعاد العطاءات المقدمة من المقاولين وكذلك لم تقم بالتوصية بإرساء المناقصة وتحديد اسم المتناقص بوضوح والمبلغ الموصى به بالأرقام والحروف وهذا مخالف لنص المادة (186) الفقرة (ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات لعام 2007م.

7- بتاريخ 2020/7/22م، قام مدير مشروع الأشغال العامة رئيس لجنة المناقصات بتحرير مذكرة رسمية برقم (342) إلى المقاول يحيى محسن الحديقي طلب منه مشروع الأشغال العامة تحليل سعر لأربعة بنود أعمال بسبب وجود انحرافات كبيرة وغير منطقية في أسعاره لهذه البنود وهي كالاتي

رقم البند	وصف البند	الوحدة	الكمية	سعر المقاول \$
51311	إعادة الإسفلت	M2	2550	2.0
28631	توريد وتركيب غرف تفتيش جانبية من الخرسانة المسلحة مسبقة الصب بقطر 1 م وبعمق من 1.5 إلى 2 م.	NO	24	50.0
26010	حفر تربة لخنادق أنابيب الصرف الصحي بقطر 200 - 400 ملم، وبعمق من 0 إلى 2 م.	LM	570	3.50
26108	حفر تربة لخنادق أنابيب الصرف الصحي بقطر 200 - 400 ملم، حتى عمق من 2 إلى 3 م.	LM	267	20.0

8- بتاريخ 2020/7/23م، قام المقاول يحيى محسن الحديقي برفع مذكرة رد إلى مدير مشروع الأشغال العامة والذي طلب فيها تحليل أسعار لبعض بنود الأعمال الموجودة في عطاء المقاول، والذي ذكر المقاول فيها تحليل السعر والمبررات لهذه البنود المطلوبة.

9- بتاريخ 2020/7/23م، قام مدير عام مشروع الأشغال العامة بتحويل مذكرة رد المقاول التي ورد فيها تحليل أسعاره والمبررات للبنود المطلوبة إلى المهندس جميل عبده حزام - مدير المناقصات (عضو لجنة المناقصات بالجهة) للاطلاع والرفع بالرأي.

ملاحظة هامة: لم ترفق الأوليات الخاصة بقرار لجنة المناقصات بالإلغاء وكذلك الأسباب والمبررات لهذا الإلغاء.

10- بتاريخ 2020/7/23م، قامت لجنة المناقصات بالمشروع بالبت النهائي والإرساء على المقاول الثالث يحيى يحيى مهدي وثاب بمبلغ (152,666.80) دولار أمريكي دون الإشارة إلى اقتناع أو رفض لجنة المناقصات لتحليل

